



تختلف طبيعة التسوية التي تريدها، وتعمل من أجلها موسكو، بالتنسيق مع النظام في سوريا ومع طهران وميليشياتها الطائفية، عن التي تعمل من أجلها واشنطن مع حلفائها من المعارضة السياسية والأكراد وقوى في الإقليم تنسق معها، من بينها إسرائيل، فقبل أيام، حملت وزارة الدفاع الروسية بقوة على الولايات المتحدة، واتهمتها بـ"عرقلة التسوية السياسية في سوريا"، وقالت إنها "تمتلك معلومات عن مساعدات أميركية للإرهابيين". في حين شدّ وزير الخارجية، سيرغي لافروف، على "الحاجة لإطلاق عملية سياسية في أقرب وقت"، وتعهد منع "تسبيس ملف الكيميائي السوري"، بالتزامن مع تحذير نظيره السوري، وليد المعلم، الأكراد من أن "المساعدات الأميركية لن تستمر طويلاً". واتهم بيان أصدرته الوزارة واشنطن بأنها باتت تعرقل وقوع تقدم في عملية التسوية السياسية في سوريا، من خلال الدعم الذي تمنحه للإرهابيين، ومحاولات عرقلة عمل القوات الحكومية السورية والقوات الروسية ضد معاقلهم.

وقد أضفى الاستفتاء الكردي العراقي بنتائجها، وتاليا بما قد يقود إليه من تداعياتٍ، إلى مزيد من التعقيدات التي تكتنف المشهد الإقليمي برمته، بدءاً من العراق وصولاً إلى سوريا، حتى ليتمكن القول إنه لا أحد من القوى المتصارعة اليوم في سوريا، بدءاً من النظام وحماته وداعمييه الروس والإيرانيين وميليشياتهم المذهبية، ولا حتى التحالف الدولي الأميركي - الأوروبي، ولا العديد من قوى المعارضة على اختلافها، في وسعي الادعاء أو الزعم أنه قادر على الدفع بالتسوية والسلم الأهلي، وإعادة بناء ما هدمته جولات الحروب الأهلية التي خيست هناك، طوال السنوات السبع المدمرة، فالسبعين العجاف المقبلة لن يكون في مستطاعها، أيضاً، إنقاذ سوريا من نفسها، ومن مطامع بعضهم بها، ومن مطامح أخرى لقوى كانت تتنى أن تكون شريكة السلطة في التسلط الاستبدادي، وفي التموضع استراتيجياً على الصعيد الأمني أولاً، لضمان حماية

الأمن الإسرائيلي، وهو ما تقوم به روسيا في مواجهة إيران وتحالفها المليشياوي المذهبي، فيما يقوم هؤلاء الآخرون، وعبر تمويلهم الاستراتيجي الهدف لحماية النظام أولاً، ولخدمة مشروع الولاية الإمبراطورية التي يُراد لها التواصل بين طهران وبيروت مروراً ببغداد ودمشق، وإقامة نفوذ إقليمي لها، تصلب من واقع نظامها في الداخل الإيراني، وتشكل له مظلة من الحماية والردع في مواجهة النفوذ الأميركي والأوروبي، في منطقة الثروات النفطية واحتياطات الغاز وأسواق التجارة في مواد الاستهلاك، وأخيراً في سوق إعادة الإعمار، بعد أن تتوقف الحرب.

هناك من يتوقع أن الأزمة السورية تشهد فصولها الأخيرة، مع عدم القدرة على الجسم الكامل، في ظل مساع دولية متعددة لإبقاء النظام على حاله، أو لتغييرات طفيفة في بنيته السلطوية، نظراً إلى دوره الأمني الاستراتيجي، في منطقة يتمتع الوجود الوظيفي الإسرائيلي فيها بحماية ودعم من يريدون للنظام السوري الاستمرار بالمهام الوظيفية نفسها التي تتمتع بها عادة الأنظمة التابعة.

وفي مرحلة تقاسم المغانم التي باتت سمة الوضع الراهن، وفي ظل فشل قوى المعارضة على اختلافها، وخسارة التنظيمات الإرهابية معظم "حياتها" السابقة من الأراضي، لا يتوقع استمرار التلویح بتسوية هنا أو هناك، لا سيما وأن التسلیم ببقاء الأسد في السلطة بات شبه محسوم لدى كل أطراف الأزمة، حتى أن التسوية الممكنة سوف تمضي على قاعدة بقائه حاكماً لسوريا/الجزء الديموغرافية التي غيرت وجهها لمصلحة المشروع المذهبي الإيراني من جهة، ولمصلحة النفوذ الروسي الدولي الذي نجح، من خلال الأزمة السورية، في استعادة بعض هيبة الاتحاد السوفييتي السابق.

على الرغم من ذلك، لا يتوقع أن تستقر أوضاع سوريا بعودتها إلى نصف أو ربع ما كانته قبل بداية الأزمة، فالصراع الأهلي والإقليمي والدولي على مغانم حرب متقلبة ومتغيرة، لن يقدر لها أن تتوقف مرة واحدة ونهائياً، قبل أن تتحقق الأطراف الإقليمية والدولية ما تعتقد أنه "حقها" المكتسب، وفق أدوارها ومصالحها الزيانية، مستحقات لها بعد القيام بأدوارها المعروفة، والمشهود لها في الإبقاء على نظام لا يساهم في ضمان استمرار مصالحها في سوريا فقط، بل وفي المنطقة كلها أيضاً، سواء تعلق الأمر بالنظام الإيراني أو بروسيا أو بالتحالف الدولي، أو حتى بإسرائيل.

وإذا كانت أهداف موسكو، بعد عامين من تدخلها في سوريا، قد تحققت في معظمها، إلا أن جهودها لتتويج ذلك كله بتسوية ناجحة ودائمة، ما قد يقدم لها الحصة الأكبر من مغانم إعادة الإعمار الذي قد يتجاوز مائتي مليار دولار على أقل تقدير؛ يبقى ذلك الهدف الأئم لموسكو، إلى جانب نجاحها الجزئي في الحد من نفوذ الغرب الأميركي والأوروبي في المنطقة، بل هي تسعى إلى إعادة الاستقرار، ليس هنا فقط، بل وفي دول الجوار حول روسيا في البلطيق وجورجيا وأوكرانيا، وقطع دابر العناصر الإرهابية والمتطرفة في كلتا المنطقتين، قبل أن يعود بعضهم ليترتب، مرة أخرى، إلى مناطق يمكنه منها شن هجمات إرهابية ضد أهداف في الداخل الروسي، حيث كانت مصادر صحافية قد أشارت إلى وجود أكثر من ثلاثة آلاف إرهابي روسي يقاتلون مع "داعش" في سوريا، ومن المفید لموسكو التخلص منهم حيث هم.

في كل الأحوال، لا يبدو الوضع السوري أقرب إلى التسوية الناجزة بعد، في ظل تعقيدات المشهد الإقليمي بعد الاستفتاء الكردي، وما قد يجره من تداعيات استمرار الصراع وتدخلاته في كل من سوريا والعراق، واتجاه الفاعلين الإقليميين والدوليين للانخراط في أشكال عديدة لتلك التداعيات، وما قد تجره من تعقيدات إضافية ضافية، في منطقة لا يتوقع لها أن تستريح حتى وقت سيطول، على الرغم من الجهود الروسية الكبرى لوقف انفلات الوضع الإقليمي من السيطرة، وما قد

يجرّه ذلك من تأثيراتٍ لا حدود لها على الوضع الدولي، وبضمته العلاقات المتواترة، ولكن شبه المستقرة والمستمرة بين أكبر أطرافها: موسكو وواشنطن كفاعلين رئيسيين يهمهما استمرار إمساكهما بقواعد اللعبة المعقدة، بأكثر مما كانه الوضع الدولي أيام الحرب الباردة؛ وإن فإنفلات الوضع الدولي سوف يقود إلى كوارث، من الصعب إعادة التحكم به، وفق معايير عالم اليوم وعلاقات القوة وموازين القوى فيه.

هل من ضمان وضامنين لبقاء سوريا موحدة، وبالتالي ديمقراطية وعديمة، أم أن "الكأس العراقية" باتت أقرب إلى تجرّع ما فيها في سوريا أيضاً؟ على الرغم مما يقال إنه من الممكن أن تصبح سوريا دولة فيدرالية، "إذا كان هذا النموذج سيخدم الحفاظ على وحدة البلاد"، وفق ما كان أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف. ولكن هناك فرق جوهري بين أن تستمر سوريا "أسدية"، كما كانت طوال عهود الاستبداد، أو أن تحول مع الفيدرالية إلى دولة اتحادية ديمقراطية، تصنون حقوق مواطنها كافة باعتبارها دولة لكل مواطنها، بدون تمييز أو تفرقة بين كل مكونات الوطن والدولة السورية، وهذا يفترض التوصل إلى تسوية عادلة، تنفي فرضيات استمرار الاستبداد وتقاسم المصالح وتوزيع المغانم حصصاً وإقطاعيات ومقاطعات ديموغرافية، تعمل الساكين والسواطير في الجسم السوري، تحت مرأى النظام وبمساعدته، مقابل إبقاءه حاكماً ومحكماً وسيداً سلطويَاً يفرق ولا يجمع، كما تفعل التنظيمات الإرهابية في استيلادها وتفریخها أحadiات ومجاميع ذئبية، تنظمها عقود ومبادرات إجرام "فقه التوحش" وانعدام الإنسنة في مسلكياتها العدمية.

المصادر:

العربي الجديد